مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تنويع إيرادات الموازنة العراقية كجزء من عملية التحول نحو التنمية المستدامة

د. خلف محمد حمد – د. إبراهيم عبد الله جاسم

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

تنويع إيرادات الموازنة العراقية كجزء من عملية التحول نحو التنمية المستدامة

د. خلف محمد حمد* - د. إبراهيم عبد الله جاسم**

الخلاصة:

– الحكومة العراقية، ومن بين الخطوات الفعلية التي تسهم في الإيرادات العامة أن تتخذ إجراءات عاجلة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، ومن بعده القطاع الزراعي.

– الاختلالات الهيكلية في إيرادات الموازنة العامة يمكن أن تؤدي إلى تدهور الاقتصاد العراقي، ويؤثر سلباً على قدرة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل للأفراد.

– قد يزيد الاختلال في هيكل إيرادات الموازنة في العراق من فجوة التفاوت الطبقي بين الفئات المجتمعية.

– يحتاج العراق إلى اتخاذ خطوات ذكية نحو الاستفادة في بناء الموازنة والاقتصاد العراقي في الاستجابة والتكيف مع التغيرات السائدة في التوجهات الاقتصادية الدولية.

– تحتاج الحكومة العراقية إلى برمجة وإدارة الإيرادات المالية، وتخطي فرص الربح غير المشروع والفساد في الموازنة.

– تنويع إيرادات الموازنة سيحفز القدرة على الاستجابة لاحتياجات الأعمال الخاصة والناس من خلال تحسين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي، كما أن ذلك سيؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة.

المقدمة:

التنويع الاقتصادي هو استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز مرونة الاقتصاد وتقليل التبعية على قطاع اقتصادي واحد. يُعد التنويع الاقتصادي ضروري لضمان استقرار الاقتصاد وتحسين فرص النمو المستقبلية. يشمل التنويع الاقتصادي تطوير قطاعات اقتصادية مختلفة وزيادة الصادرات وتحسين بنية التحول الاقتصادي.

*كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة تكريت – **كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة تكريت

ومن ناحية أخرى، فإن التنمية المستدامة هي نهج للتنمية يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة. وتشمل التنمية المستدامة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهدفها هو تحسين جودة الحياة للجميع دون التأثير سلباً على البيئة أو استنزاف الموارد بشكل غير مستدام.

إن التكامل بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة يسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام على المدى الطويل، حيث يضمن التنويع استقراراً اقتصادياً وفرص عمل مستدامة من خلال وجود إيرادات مالية متصاعدة تمثل انعكاساً لرأس المال البشري، وإلى الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، بينما تضمن التنمية المستدامة استخدام الموارد بكفاءة والحفاظ على التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات الريعية كونه يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل نشاطاته الاقتصادية، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، إذ إن هيمنة الموارد الطبيعية على اقتصاده في الإنتاج والتجارة جعله يعتمد بشكل رئيس عليها في الحصول على احتياجاته من الموارد المالية. ومن هذا المنطلق سنسلط الضوء على أمر مهم وحيوي إلا وهو التنويع الاقتصادي يعتبر السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المحور الاول: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

تشير الاختلالات الهيكلية إلى عدم التوازن في عناصر الهيكل الاقتصادي مثل اختلال مصادر الإيرادات العامة واختلال هيكل الصادرات واختلال هيكل القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، والتي يمكن أن تحدث نتيجة لعوامل اقتصادية داخلية أو خارجية، مما يؤدي إلى تدهور الأداء الاقتصادي.

اولاً: اختلال **هيكل** الإيرادات **العامة للموازنة** :

يُعد عدم التوازن في تنويع مصادر الدخل الحكومية من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. وهذا التوجه الواحد يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات العالمية على اعتبار أن أسعار النفط تتحدد في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى عجز في الموازنة وضغوط مالية على الحكومة

والجدول (1) يُوضح الاختلال الهيكل للإيرادات العامة في العراق.

جدول (1). هيكل الإيرادات العامة في العراق (مليار دولار)

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة	الإيرادات غير النفطية	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة
2018	90.16	80.84	89.6	9.93	10.4
2019	91.01	83.95	92.2	7.06	7.8
2020	52.30	45.20	86.4	7.10	13.6
2021	75.24	65.71	87.3	9.53	12.7
2022	72.51	64.95	89.5	7.56	10.5

المصدر: صندوق النقد العربي، **النشرة** الإحصائية **الاقتصادية للدول العربية سنوات مختلفة.**

يتضح من الجدول (1) حجم الاختلال الهيكلي في الإيرادات العامة وتمركزها في القطاع النفطي، حيث بلغت بنسبة تجاوزت (86.4%) للمدة 2018 -2022. الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلة جوهرية تحتاج إلى حلول شاملة لتنويع مصادر الدخل وتحسين إدارة الموارد المالية في البلاد، خاصة وأن العراق يمتلك قطاعات أخرى من الممكن أن تسهم في الإيرادات العامة، إذا ما تم توفير الدعم اللازم لها خاصة القطاع الزراعي والصناعي والخدمي. ولإعطاء صورة أوضح لنسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في الإيرادات العامة انظر الشكل (1).

الشكل (1) مساهمة الإيرادات **النفطية وغير النفطية في** الإيرادات **العامة لعام** 2022.

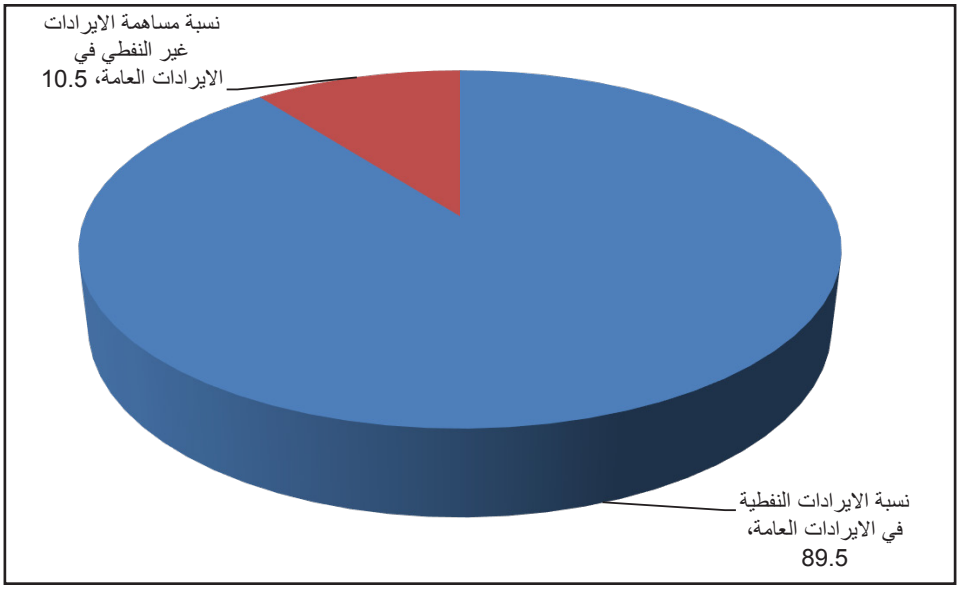

المصدر: بيانات الجدول (1)

ثانياً: اختلال هيكل الصادرات:

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، إذ تسهم عائدات التجارة الخارجية وتحديداً الصادرات بأكثر من (86%) من الإيرادات العامة، وعند النظر إلى هيكل الصادرات العراقية يتضح أن الصادرات النفطية تشكل أكثر من (99%) من إجمالي الصادرات، كما يتسم الميزان التجاري بعجز دائم عند استبعاد الصادرات النفطية، مما يدل على ضعف القدرة التنافسية للمنتجات العراقية غير النفطية مثل المنتجات الصناعية والزراعية. التي تفتقر إلى ميزة ما يسمى بالتفاوت في مستوى الأسعار (Wide price level disparities) مع دول العالم.

ومن خلال تتبع هيكل الصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد كما في الجدول (2) يتضح لنا أن هناك خللاً واضحاً بسبب سيطرة القطاع النفطي على إجمالي الصادرات الكلية، ففي عام 2018 بلغ حجم الصادرات من الوقود المعدني وزيوت التشحيم (86,259) مليون

دولار وبنسبة (99%) من إجمالي الصادرات الكلية والتي بلغت (86,360) مليون دولار، أما النسبة المتبقية والبالغة (1%) فتشمل الأصناف الأخرى من المواد الغذائية، ومواد خام غير غذائية، باستثناء الوقود، وزيوت الشحوم الحيوانية، والمواد الكيمياوية، والسلع المصنعة، والمكائن والمعدات والمصنوعات المتنوعة، ولم يختلف الأمر لغاية عام 2022، الأمر الذي يشير إلى عدم توزيع متوازن للمنتجات المصدرة من العراق، سواء من حيث الأصناف أو الأسواق المستهدفة. الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة الاقتصاد العراقي على التكيف مع التحديات الخارجية وزيادة التبعية للعالم الخارجي.

جدول (2) هيكل الصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (S.I.T.C) للمدة (2018–2022) (مليون دولار)

السنوات	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبوغ	مواد خام غير غذائية عدا الوقود	وقود معدني وزيوت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيمياوية	سلع مصنعة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	سلع غير مصنفة	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات من الوقود المعدني وزيوت التشحيم إلى الصادرات الكلية
2018	6	0	16	86,259	0	0	74	5	0	0	86,360	99
2019	16	0	29	81,412	0	0	128	0	0	0	81,585	99
2020	12	0	33	46,692	0	0	92	0	0	0	46,829	99
2021	22	0	51	72,603	0	0	146	0	0	0	72,822	99
2022	23	0	52	74,520	0	0	151	0	0	0	74,694	99

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث نشرات مختلفة.

ثالثاً: **اختلال هيكل الناتج المحلي** الإجمالي

يُعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية في جميع جوانبه الاقتصادية، على الرغم من امتلاكه لموارد هائلة من المياه ومساحات شاسعة من الأرضي الزراعية والثروات الطبيعية من النفط الخام والغاز الطبيعي والكبريت، فضلاً عن الموارد البشرية، إلا أنه يعد اقتصاداً احادي الجانب، وذلك لاعتماده على مصدر واحد وهو القطاع النفطي، وبذلك ارتبطت عمليات التنمية الاقتصادية بهذا القطاع، وقد كان للأوضاع التي مر بها العراق ابتداءً من الحصار الاقتصادي ومروراً بالاحتلال الأمريكي عام 2003، وأحداث داعش عام 2014 وانتهاءً بجائحة كورونا الأمر الذي أدى إلى إحداث تشوهات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وفي القطاعات المكونة له، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول (3) الآتي.

جدول (3) هيكل الناتج المحلي الإجمالي **في العراق (مليار دولار)**

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	القطاع الاستخراجي (2)	الأهمية النسبية للقطاع الاستخراجي 2/1	قطاع الصناعات التحويلية (3)	الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية 3/1	قطاع الصيد والزراعة والغابات (4)	الأهمية النسبية لقطاع الصيد والزراعة والغابات 4/1
2018	212.40	100.00	47	3.83	2	5.45	3
2019	215.28	96.50	45	4.53	2	5.93	3
2020	175.10	53.40	30	4.91	3	11.10	6
2021	209.10	92.10	44	4.10	2	10.51	5
2022	200.12	80.90	40	4.50	2	9.15	5

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية الاقتصادية للدول العربية سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (3) عدم التوزيع المتوازن للإنتاج الاقتصادي، والذي يبين حجم الاختلال في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت النسبة الأعظم للقطاع الاستخراجي، والتي تجاوزت نسبة (40%) باستثناء عام 2020، فقد بلغت (30%) بسبب جائحة كورونا وما رافقها من تراجع في أسعار النفط العالمية، هذا الاختلال يتطلب من الحكومة

العراقية اتخاذ إجراءات حقيقية لزيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، كقطاع الصناعة التحويلية الذي لم تتجاوز نسبته (3%) وقطاع الزراعة الذي لم تتجاوز نسبته (6%).

على اعتبار أن هذه الاختلالات يمكن أن تؤدي إلى تدهور الاقتصاد العراقي، حيث يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل للأفراد. بالإضافة إلى ذلك، قد يزيد اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي من فجوة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، والشكل (2) يوضح الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (2) الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي لعام 2022.

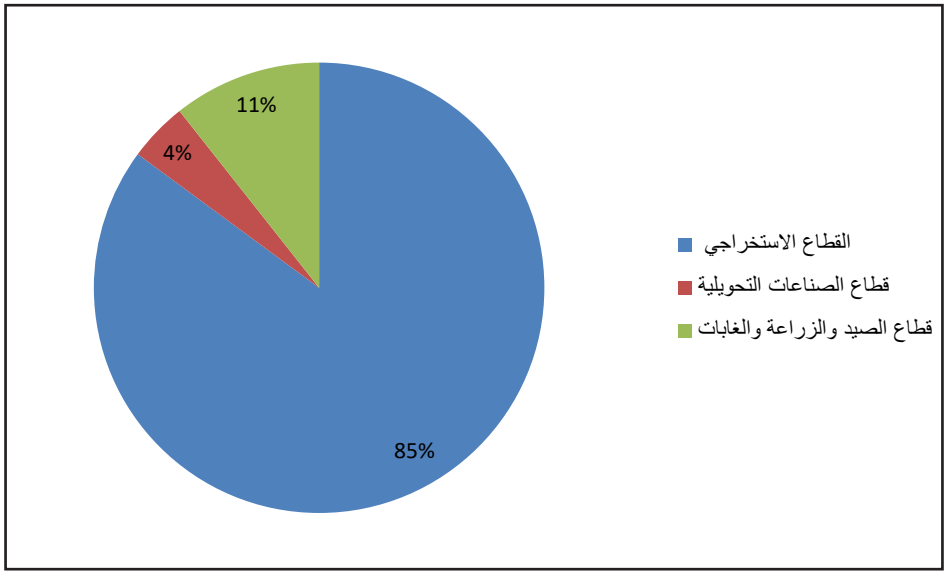

المصدر: بيانات الجدول (3)

إن الاعتماد الرئيسي والمركز على الموارد الطبيعية (النفط) قد همش مساهمة القطاعات الأخرى في التنمية الاقتصادية، وأصبح التركيز ينصب على كيفية تعظيم إيرادات هذا المورد الناضب دون الالتفات إلى ما سوف يؤول إليه مستقبل الاقتصاد العراقي الذي أصبح يتسم بسمات

الاقتصاد الريعي والتي من أبرزها:

1-إن المورد النفطي هو المصدر الوحيد لتمويل النشاط الاقتصادي والموازنة العامة.

2-ضعف أو انعدام مرونة الجهاز الإنتاجي لاعتماده الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل برامج التنمية والاستثمارات الحكومية خلال عقود من الزمن الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات والأزمات الخارجية الناجمة عن تذبذبات أسعار النفط.

3-مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي يعد من أهم أسباب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، رغم امتلاكه للموارد المادية والبشرية.

4-مركزية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية أضعف من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

5-الانخفاض الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي كان له الأثر الواضح في عدم إمكانية النهوض بالبنية التنموية للبلد.

6-انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى (الزراعة والصناعة والخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

7-خروج رؤوس الأموال المحلية للاستثمار في الخارج.

المحور الثاني: **التنويع كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة**

أولاً : **التنويع الاقتصادي**

يشير التنويع الاقتصادي إلى الجهود في تعزيز وتطوير مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية في البلاد بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتقليل اعتمادها على قطاع واحد أو عدة قطاعات. يُعد التنويع الاقتصادي استراتيجية حيوية للدول للحد من التقلبات الاقتصادية وتحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي. وفي حالة العراق يُعد التنويع الاقتصادي تحديا كبيراً، نظراً لاعتماده الشديد على صادرات النفط كمورد رئيسي للإيرادات.

إن الجهود نحو التنويع الاقتصادي في العراق تشمل تعزيز الصناعات غير النفطية مثل

الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى دعم ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. إذ يُعد تحسين البنية التحتية وزيادة فرص التوظيف أمراً حاسماً في سبيل تحقيق التنويع الاقتصادي. هذه الجهود تأتي في إطار خطط استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحسين قدرة الاقتصاد العراقي على التكيف مع التغيرات السائدة على المستوى الدولي، وضمان استدامة نموه وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ثانياً: أسباب **عدم التنويع الاقتصادي**:

إن السبب الرئيسي وراء عدم التنوع الاقتصادي يعود بالأساس إلى هيمنة القطاع الحكومي على أغلب مفاصل الاقتصاد العراقي، وهذا يمكن ملاحظته من خلال تواضع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن عدم استثمار الإيرادات النفطية، وخاصة في سنوات الوفرة النفطية التي تحصل عند ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية واستغلالها في تنويع هيكله الاقتصادي وتطويره، والاستفادة منها عند تراجع أسعار النفط العالمية، بل انعكست تلك الفوائض في تزايد معدلات الإنفاق العام ومعدلات الاستهلاك الكلي، مع التوجه نحو تطوير القطاع الخدمي وبشكل خاص الخدمات المالية والمصرفية على حساب القطاعات الانتاجية، سواء كانت زراعية أو صناعات تحويلية.

من خلال تتبع مؤشرات الاقتصاد العراقي، يتبين أن الحكومات المتعاقبة لم تستغل الثروة النفطية خلال العقود الماضية في توليد تمويل مستدام يمكنه من تحقيق التنمية المستدامة الأمر الذي يحتم عليه الشروع في اتخاذ إجراءات حقيقية من شأنها أن تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية والبحث عن محفزات متنوعة يمكن من خلالها تحقيق نمو اقتصادي من خلال الارتكاز على تعظيم القيمة المضافة للنفط وتعظيم وزيادة عوائده كمحفز للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب منه العمل على فك ارتباط نمو ناتجه المحلي الإجمالي بالقطاع النفطي مع تقليل الاعتماد عليه كمصدر وحيد للدخل وإعادة هيكلة الاقتصاد على المستويين الكلي والقطاعي وبالشكل الذي يتلاءم مع متطلبات التنافسية العالمية مع الأخذ بنظر الاعتبار إمكانية مراجعة التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي من خلال تفعيل دور القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في تكوين رأس المال والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير النفطي، كونه يعد العمود الفقري لاقتصاد السوق وما له من دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدام الأكثر كفاءة، وأخيراً يمكن تحديد أهم أسباب عدم التنوع الاقتصادي بالآتي:

1–الاعتماد الكبير على صادرات النفط: يعد النفط هو المورد الرئيسي للإيرادات في العراق، وهذا يجعل اقتصاد البلاد معتمداً بشكل كبير على هذا المورد الواحد، مما يزيد من تضخم القطاع، ويقلل من التنوع.

2–الفساد وضعف البنية التحتية: تعاني الحكومة العراقية من مشكلات كبيرة في مجال إدارة الموارد والفساد، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التي تقف عائقاً أمام تطوير قطاعات اقتصادية أخرى.

3–الصراعات والاضطرابات السياسية: تأثيرات الحروب والصراعات المستمرة في العراق على مدى سنوات طويلة قد أثّرت سلباً على استقرار البلاد وتطور اقتصاده.

4–نقص التنظيم والإدارة: يُشير بعض المحللين إلى نقص التنظيم والإدارة في بعض قطاعات الحكومة والشركات في العراق كسبب رئيسي لضعف التنوع الاقتصادي.

5–انخفاض مستوى التعليم والابتكار: قد يكون انخفاض مستوى التعليم والابتكار في بعض المجالات هو عامل آخر يحول دون تحقيق التنوُّع في قطاعات أخرى غير صادرات النفط.

ثالثاً: التنويع الاقتصادي طريق نحو التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي عملية تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بنصيب الأجيال القادمة. إذ تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لضمان استدامة الموارد والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة. يعد مفهوم التنمية المستدامة أساسياً في التخطيط البيئي والاقتصادي والاجتماعي، حيث يسعى إلى تحقيق التقدم والرخاء بشكل مستدام دون التأثير الضار على البيئة.

يعد التنويع الاقتصادي، من منظور التنمية المستدامة ضماناً للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. حيث إنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط، ولكنه يعزز استقرار الاقتصاد من خلال تنويع قاعدته الاقتصادية. كما ينظر إليه من هذه الزاوية، باعتبار لديه القدرة على تعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف وضمان آفاقه على المدى الطويل، خاصة في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة. ويميل التنويع

الاقتصادي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى، وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي، الذي يتسع لفئات واسعة من الناس. كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي، بدلاً من استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالأنقراض والتدهور البيئي. كما أن التنويع، يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة. وأخيراً يمكن إيجاز أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في العراق بالآتي:

1–التنوع الاقتصادي: ضرورة تعزيز التنوع في قطاعات الاقتصاد لتحسين فرص العمل وزيادة الإيرادات الموجهة لتمويل الموازنة العامة وبشكل خاص الاستثمارات، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. مع ضمان عدم هيمنة قطاع معين على القيمة المضافة للناتج الإجمالي.

2–الاستقرار السياسي والأمن: يعد الاستقرار السياسي والأمن أمراً حاسماً لضمان استمرارية عمليات التنمية المستدامة في العراق. فمن الضروري تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الأمن لضمان عدم تشتت جهود التنمية.

3–القطاع الخاص: إعطاء دور استراتيجي للقطاع الخاص في تشغيل الأنشطة، سواء كانت محلية أم أجنبية.

4–الحكومة والإدارة الفعّالة: تلعب الحكومة دوراً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يجب أن تكون قادرة على تقديم خدمات أساسية للمواطنين بشكل فعّال وشفاف.

5–حفظ الموارد الطبيعية: ضرورة حماية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام لضمان استدامة التنمية، بما في ذلك الماء والتربة والغابات.

6–تحسين جودة التعليم والصحة: ينبغي تحسين جودة التعليم والخدمات الصحية تعني ضمان تطوير المهارات وزيادة مستوى المعرفة، وهذا يسهم في بناء مجتمع قادر على دفع عجلة التنمية.

7– القوة العاملة: **ضرورة** ضمان توزيع القوى العاملة بين القطاعين العام والخاص والعمل على عدم تركها في قطاع دون الآخر.